كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون التجاري

الرقابة على تداول الأوراق المالية ودورها في رفع كفاءة سوق المال

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

زين العابدين حشمت الحسين

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ سامي عبد الباقي أبو صالح	أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة	"رئيساً"
أ.د/ هاني صلاح سري الدين	أستاذ القانون التجاري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة	"مشرفاً وعضواً"
المستشار د/ وليد عبد السلام	نائب رئيس محكمة النقض	"عضواً"

٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى* وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى* ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاء الأَوفَى ﴾

[النجم:٣٩- ٤٠- ٤١]

صدق الله العظيم

إهـــــــداء

إلى الجذور الراسخة التي امتدت عميقًا في أعماق حياتي، تغذيها القيم والحب غير المشروط:

إلى والدي، الصخرة التي استندت عليها في لحظات ضعفي، وصوت الحكمة الذي وجّه خطواتي نحو الصواب.

إلى والدتي، التي نسجت من صبرها وأملها جناحين حملاني في فضاء الطموح، فأضاءت لي طريق النجاح بابتسامتها ودعائها.

إلى إخوتي، المدى الواسع لفرحي، وشركاء أحلامي وأمانيّ.

رسالة شكر أبدية أضعها بين أيديكم، امتنانًا لكل لحظة كنتم فيها السند والنور في رحلتي الطويلة.

الباحث

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك والصلاة والسلام على سيدنا محمد طب القلوب ودواءها وعافية الأبدان وشفاؤها ونور الأبصار وضياؤها وقوت الأرواح وغذاؤها وعلى آله وصحبه وسلم وامتثالا لقوله "**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**" وبفيض من الحب والتقدير.

يتقدم الباحث برفع أسمى آيات الشكر إلى سيادة **الأستاذ الدكتور سامي عبد الباقي أبو صالح** أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق جامعة القاهرة – المستشار القانوني الأسبق للهيئة العامة لسوق المال (الهيئة العامة للرقابة المالية حالياً)، بتفضل سيادته بقبول المشاركة ورئاسة لجنة الحكم والمناقشة لرسالتي، منتظراً وبكل شغف ما سيبديه من آراء والتي ستزيد حتماً من دقة الرسالة وعلميتها، وفقه الله لما يحبه ويرضاه، وجزاه عني وعن طلابه خير الجزاء.

كما أتشرف بجزيل الشكر ووافر الاحترام إلى من أضاء بعلمه عقل غيره، وبالجواب حيرة سائله، قطب المعرفة وبحر العلم، معالي **الأستاذ الدكتور هاني صلاح سري الدين** أستاذ القانون التجاري – جامعة القاهرة – الرئيس الأسبق للهيئة العامة لسوق المال (الهيئة العامة للرقابة المالية حالياً) الذي شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، ففتح أمامي الطريق ويسر لي السبيل، فكان نعم المرشد والمعلم والناصح الأمين، الذي غمرني بعطفه وثمين وقته ورعايته، فادعوا الله تبارك وتعالى أن يمده بوافر الصحة والعمر المديد والنجاح في مهامه العلمية والعملية إن شاء الله.

كما أتشرف برفع أصدق آيات الشكر والامتنان إلى معالي **المستشار الدكتور وليد عبد السلام** نائب رئيس محكمة النقض، الذي كرمني وزادني شرفًا لقبوله الكريم المشاركة في لجنة الحكم ومناقشة رسالتي واعلم أن رسالتي ستزداد إن شاء الله علمية من آرائه السديدة التي ستثري موضوع البحث، فادعوا الله تبارك وتعالى أن يوفقه في حياته وأن يمده بالصحة والعمر المديد إن شاء الله.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

المقدمة

تعتبر سوق الأوراق المالية العمود الفقري لسوق رأس المال، وإحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها البنية الاقتصادية في أية دولة من الدول، لما لها من آثار مختلفة على الأداء الاقتصادي، فعملية تجميع المدخرات وتوجيهها لشراء الأوراق المالية بكافة أنواعها تعد الوظيفة الأساسية لسوق الأوراق المالية، فإن توظيف المدخرات في شراء الأوراق المالية ما هو إلا نوع من الاستثمار، حيث تتحول تلك المدخرات إلى رؤوس أموال وقروض لشركات ومؤسسات تمارس أنشطة اقتصادية متنوعة.

وتقوم البورصة بدور فعّال في تجهيز أدوات ووسائل تداول الأوراق المالية، التي تمثل ضمانة كافية للمستثمرين المتعاملين داخلها، إضافة إلى توفير الوقت والجهد اللازمين للتعامل في تلك الأوراق. ولمّا كانت البورصة بهذه الأهمية وما يتم بداخلها من عمليات تداول تتسم بضخامتها وسرعة تنفيذها، وحرصاً من حدوث أي عوامل تؤثر سلباً على أداء نشاطها، تم إيجاد رقابة فاعلة على عمليات تداول الأوراق المالية التي تتم داخل البورصة، والتي يكون الهدف منها تنظيم سير العمليات وتنفيذها بسلامة، وضمان العدالة والمساواة بين المتعاملين في السوق، من خلال حماية حقوقهم ومصالحهم، والحفاظ على كفاءة السوق بالتأكد من عدم وجود أي عملية تنطوي على غش أو خداع أو تلاعب في الأسعار أو استغلال للمعلومات الداخلية، وما لها من آثار سيئة على سمعة وكفاءة سوق الأوراق المالية.

والرقابة على تداول الأوراق المالية لها صور متعددة منها ما يتعلق بالرقابة السابقة على عمليات التداول، والتي تستهدف الحد من المخاطر والتحقق من مدى استيفاء الشركات الراغبة بقيد أوراقها في البورصة لشروط القيد، ومدى التزامها بقواعد الشفافية والإفصاح التي توجب عليها أن يكون الإفصاح عن المعلومة صحيحاً ومتضمناً معلومات كاملة عن حقيقة مركزها المالي، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم المناسبة في الاستثمار من عدمه.

وكذلك الرقابة اللحظية على عمليات التداول التي تتم في سوق الأوراق المالية وعلى المتعاملين بها، وهنا يكمن الدور الرقابي لإدارة البورصة، فهي تعمل على وضع القواعد والأدوات التي تكفل سير عمليات التداول بانتظام، وتشكل لجنة لمراقبة تلك العمليات، فضلاً عن دور رئيس البورصة الذي له حق إيقاف عمليات التداول إذا كانت تنطوي على تلاعب في الأسعار، أو تخالف أحكام القوانين واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، وله أيضاً إيقاف أحد المتعاملين عن شراء الأوراق المالية إذا ارتكب مخالفة تتعلق بالتلاعب في الأسعار أو أية مخالفة أخرى لأحكام القانون.

الفهرس

المقدمة..... د

الفصل التمهيدي: كفاءة سوق المال ١

المبحث الأول: الإطار النظري لكفاءة سوق المال..... ٣

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة وأنواعها..... ٤

الفرع الأول: مفهوم كفاءة سوق المال..... ٤

الفرع الثاني: أنواع كفاءة سوق المال..... ٦

أولاً- الكفاءة الكاملة لسوق المال: ٦

ثانياً- الكفاءة الاقتصادية لسوق المال: ٨

المطلب الثاني: خصائص وصيغ كفاءة سوق المال ٩

الفرع الأول: متطلبات وخصائص السوق الكفء ١٠

أولاً- متطلبات كفاءة سوق المال: ١٠

ثانياً- خصائص السوق الكفء: ١٣

الفرع الثاني: الصيغ المختلفة لكفاءة سوق المال..... ١٥

أولاً- فرض الصيغة الضعيفة: ١٥

ثانياً- فرض الصيغة المتوسطة (شبه القوية): ١٦

ثالثاً- صيغة الفرض القوية: ١٦

المبحث الثاني: آلية تحقيق كفاءة سوق المال..... ١٨

المطلب الأول: دور القوانين والجهات التنظيمية في تحقيق كفاءة سوق المال..... ١٩

الفرع الأول: الإطار القانوني لسوق المال..... ١٩

أولاً- قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١: ١٩

ثانياً- قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢: ٢٠

ثالثاً– قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩: ٢٠
رابعاً– قانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠: ٢١
الفرع الثاني: أنواع الرقابة على سوق المال ٢١
أولاً– الرقابة الحكومية: ٢١
ثانياً– الرقابة الذاتية: ٢٥
ثالثاً– دور المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال:IOSCO ٢٦
المطلب الثاني: التصنيف الائتماني للشركات المقيدة في البورصة ٢٨
الفرع الأول: مفهوم التصنيف الائتماني وأنواعه ٢٨
أولاً– مفهوم التصنيف الائتماني: ٢٨
ثانياً– أنواع التصنيف الائتماني: ٣٠
الفرع الثاني: النظام القانوني لشركات التصنيف الائتماني ٣٢
أولاً– أحكام نشاط التصنيف الائتماني: ٣٢
ثانياً– أهمية دور التصنيف الائتماني: ٣٣
الباب الأول: **طرق الرقابة على عمليات التداول ودورها في رفع كفاءة سوق المال** ٣٥
الفصل الأول: **دور الرقابة السابقة على عمليات التداول** ٣٨
المبحث الأول: الرقابة على قيد الأوراق المالية في البورصة ٣٩
المطلب الاول: قيد الاوراق المالية في البورصة ٤٠
الفرع الاول: مزايا قيد الاوراق المالية في البورصة ٤٠
أولاً- مزايا القيد بالنسبة للشركات مصدرة الاوراق المالية: ٤٠
ثانياً- مزايا القيد بالنسبة للمستثمرين: ٤٣
ثالثا- أهمية القيد بالنسبة للجهات الرقابية ٤٥
الفرع الثاني: شروط قيد الأوراق المالية في البورصة ٤٦
أولاً- الشروط العامة لقيد الأوراق المالية في البورصة: ٤٦
ثانياً- الشروط الخاصة لقيد بعض الأوراق المالية في البورصة: ٤٩

المطلب الثاني: الآثار القانونية لقيد الأوراق المالية في البورصة ٥٤
الفرع الأول: الالتزامات التي تترتب على قيد الأوراق المالية ٥٤
أولاً- عدم جواز تداول الأوراق المالية خارج البورصة التي قُيّدت فيها: ٥٤
ثانياً- قصر نشاط تداول الأوراق المالية المقيدة على شركات السمسرة: ٥٥
ثالثاً- الالتزامات التي تترتب على الشركات المقيدة: ٥٧
رابعاً- التزامات البورصة: ٦٠
الفرع الثاني: شطب قيد الأوراق المالية ٦٢
أولاً- الشطب الاجباري للأوراق المالية وآلية التظلم منه: ٦٢
ثانياً- الشطب الاختياري للأوراق المالية: ٦٧
المبحث الثاني: مبدأ حرية التداول والقيود الواردة عليه..... ٧٠
المطلب الأول: مبدأ حرية التداول..... ٧١
الفرع الأول: ماهية مبدأ حرية التداول..... ٧١
الفرع الثاني: مدى اعتبار مبدأ حرية التداول من النظام العام..... ٧٤
أولاً- مبدأ حرية تداول الأسهم وتعلقه بالنظام العام: ٧٥
ثانياً- حق الجمعية العامة غير العادية تعديل النظام الأساسي للشركة بفرض بعض القيود على تداول أسهمها:..... ٧٥
المطلب الثاني: القيود الواردة على تداول الاوراق المالية ٧٧
الفرع الأول: القيود القانونية..... ٧٧
أولاً- القيود الواردة في قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١:..... ٧٨
ثانياً- القيود الواردة في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢:..... ٨٤
الفرع الثاني: القيود الاتفاقية..... ٨٩
الفصل الثاني: دور الرقابة اللحظية واللاحقة في الحد من الممارسات غير المشروعة..... ٩٢
المبحث الأول: الممارسات غير المشروعة وأثرها على كفاءة سوق المال ٩٤
المطلب الأول: التلاعب في الأسعار وأثره على كفاءة سوق المال..... ٩٥
الفرع الاول: الفارق بين المضاربة المشروعة والمضاربة غير المشروعة ٩٥
أولاً- مفهوم المضاربة ((Speculation: ٩٥
ثانياً- أهمية المضاربة المشروعة:..... ٩٦
ثالثاً- التمييز بين المضاربة المشروعة والمضاربة غير المشروعة (التلاعب بالأسعار):..... ٩٨
رابعاً- الآثار المترتبة على المضاربة غير المشروعة (التلاعب بالأسعار): ٩٩

الفرع الثاني: صور التلاعب في الأسعار ١٠١
أولاً- ماهية التلاعب بالأسعار: ١٠١
ثانياً- صور التلاعب في الأسعار:..... ١٠٣
المطلب الثاني: استغلال المعلومات الداخلية وأثره على كفاءة السوق ١٠٨
الفرع الأول: ماهيَّة المعلومات الداخلية..... ١٠٨
أولاً- المقصود بالمعلومات الداخلية: ١٠٨
ثانياً- خصائص المعلومات الداخلية: ١٠٩
ثالثاً- الآثار المترتبة على استغلال المعلومات الداخلية:..... ١١٨
الفرع الثاني: نطاق حظر استغلال المعلومات الداخلية..... ١١٩
أولاً- النطاق الشخصي لحظر استغلال المعلومات الداخلية: ١١٩
ثانياً- النطاق الموضوعي لحظر استغلال المعلومات الداخلية:..... ١٢١
المبحث الثاني: دور الرقابة في الحد من الممارسات غير المشروعة..... ١٢٧
المطلب الأول: دور البورصة في الحد من الممارسات غير المشروعة..... ١٢٨
الفرع الاول: دور البورصة في الرقابة على أعضائها..... ١٢٨
أولاً- الرقابة السابقة على ممارسة النشاط:..... ١٢٨
ثانياً– الرقابة على ممارسة النشاط (الرقابة اللحظية): ١٢٩
الفرع الثاني: دور البورصة في الرقابة على عمليات التداول..... ١٣٥
أولاً- الرقابة اللحظية على تداول الأوراق المالية: ١٣٥
ثانياً– استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الرقابة على عمليات التداول:..... ١٣٨
ثالثاً– الحد من الممارسات غير المشروعة (الرقابة اللاحقة): ١٣٩
أ– لجنة مراقبة عمليات التداول اليومي: ١٣٩
ب_ سلطات رئيس البورصة في إيقاف وإلغاء علميات التداول: ١٤١
المطلب الثاني: دور الهيئة العامة للرقابة المالية في الحد من الممارسات غير المشروعة..... ١٤٣
الفرع الأول: اختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية..... ١٤٣
أولاً- اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للرقابة المالية: ١٤٣
ثانياً- اختصاصات رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية: ١٤٥
الفرع الثاني: آلية عمل الهيئة للحد من الممارسات غير المشروعة..... ١٤٨
أولاً- الرقابة على البورصة: ١٤٨

ثانياً- الرقابة على الشركات العاملة والمقيدة في البورصة:.....١٤٩

الباب الثاني: الرقابة على الشركات المقيدة والشركات العاملة في مجال تداول الأوراق المالية ١٥٥

الفصل الأول: حوكمة الشركات المقيدة في البورصة ١٥٨

المبحث الأول: الرقابة على الشركات المقيدة في البورصة ودورها في رفع كفاءة سوق المال.....١٥٩

المطلب الأول: دور مراقبي الحسابات ولجان المراجعة الداخلية في الرقابة على الشركات ١٦٠

الفرع الأول: دور مراقبي الحسابات في الرقابة على الشركات ١٦٠

أولاً- تعيين وعزل مراقب الحسابات:.....١٦٠

ثانياً- اختصاصات مراقب الحسابات:.....١٦٤

ثالثاً- أهمية دور مراقب الحسابات في تطبيق قواعد حوكمة الشركات: ١٦٨

رابعاً- مسؤولية مراقب الحسابات: ١٧٠

الفرع الثاني: دور لجان المراجعة الداخلية في الرقابة على الشركات ١٧٤

أولاً- المقصود بلجان المراجعة:.....١٧٤

ثانياً- سمات لجنة المراجعة: ١٧٥

ثالثاً- مهام واختصاصات لجنة المراجعة:.....١٧٨

رابعاً- أهميّة دور لجنة المراجعة:.....١٧٨

المطلب الثاني:دور الهيئة العامة للرقابة المالية في الرقابة على الشركات ١٨٠

الفرع الأول: الاطلاع على سجلات الشركات.....١٨٠

أولاً- حق الاطلاع على سجلات ودفاتر الشركة:.....١٨٠

ثانياً- الحق في حضور الجمعية العامة للشركة:.....١٨١

ثالثاً- أهمية دور الرقابة في الاطلاع على سجلات الشركة:.....١٨٢

الفرع الثاني: التفتيش على الشركات.....١٨٣

أولاً- شروط تقديم طلب التفتيش: ١٨٤

ثانياً- إجراءات التفتيش:.....١٨٥

ثالثاً- نتائج التفتيش:.....١٨٦

رابعاً- أهمية دور الرقابة في التفتيش على الشركات: ١٨٨

المبحث الثاني: مبدأ الإفصاح والشفافية وأثره على كفاءة سوق المال ١٩٠

المطلب الأول: نطاق تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.....١٩١

الفرع الأول: الأشخاص الخاضعون للالتزام بالإفصاح.....١٩١

أولاً- الأشخاص الطبيعيون الملتزمون بالإفصاح: ١٩١
ثانياً- الأشخاص المعنوية الخاضعة للالتزام بالإفصاح: ١٩٥
ثالثاً- الرقابة على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح: ١٩٧
الفرع الثاني: المعلومات الواجب الإفصاح عنها ١٩٨
أولاً- المعلومات الواجب الإفصاح عنها في سوق الإصدار: ١٩٨
ثانياً- المعلومات الواجب طرحها في سوق التداول: ٢٠١
المطلب الثاني: أهميَّة الالتزام بالإفصاح والشفافية وصور الاخلال به ٢٠٣
الفرع الأول: أثر الالتزام بالإفصاح والشفافية ٢٠٣
أولاً- أهمية الإفصاح والشفافية: ٢٠٣
ثانياً- أنواع الإفصاح: ٢٠٧
ثالثاً- أثر الإفصاح والشفافية على كفاءة سوق المال: ٢٠٨
الفرع الثاني: صور الإخلال بمبدأ الإفصاح والشفافية ٢٠٩
أولاً- إخفاء المعلومات وعدم الإفصاح عنها: ٢٠٩
ثانياً- الإفصاح الكاذب أو المضلل: ٢١٢
ثالثاً- أثر الإخلال بواجب الإفصاح والشفافية على كفاءة سوق المال: ٢١٤
الفصل الثاني: الرقابة على الشركات العاملة في مجال تداول الأوراق المالية ٢١٦
المبحث الأول: الرقابة على شركات السمسرة في الأوراق المالية ٢١٨
المطلب الأول: التزامات وحقوق شركات السمسرة ٢١٩
الفرع الأول: التزامات شركات السمسرة ٢١٩
أولاً- الالتزامات العامة على شركات السمسرة: ٢١٩
ثانياً- التزامات شركة السمسرة بوصفها وكيلاً عن العميل: ٢٢٦
الفرع الثاني: حقوق شركات السمسرة ٢٣٠
أولاً- الحق في ممارسة أعمال السمسرة: ٢٣٠
ثانياً- الحق في الحصول على العمولة: ٢٣١
ثالثاً- الحق في الحصول على ضمانات التنفيذ: ٢٣٢
المطلب الثاني: صور إخلال شركات السمسرة بالتزاماتها ودور الرقابة في الحد منها ٢٣٦
الفرع الأول: صور إخلال شركات السمسرة بالتزاماتها ٢٣٦
أولاً- صور وحالات خطأ شركة السمسرة: ٢٣٧
ثانياً- المخالفات التي ترتكبها شركة السمسرة: ٢٤٣

الفرع الثاني: آلية الرقابة على شركات السمسرة..... ٢٤٧
أولاً- الرقابة الذاتية التي تمارسها شركات السمسرة:..... ٢٤٧
ثانياً- الرقابة الحكومية على شركة السمسرة:..... ٢٥١
المبحث الثاني: الرقابة على شركة الإيداع والقيد المركزي ٢٥٧
المطلب الأول: تأسيس شركة الإيداع والقيد المركزي والأنشطة التي تمارسها ٢٥٨
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لشركة الإيداع والقيد المركزي..... ٢٥٨
أولاً- قصر شكل شركة الإيداع والقيد المركزي على شركة المساهمة: ٢٥٨
ثانياً- شروط التأسيس: ٢٥٩
ثالثاً- شروط الترخيص بمزاولة النشاط: ٢٦٣
الفرع الثاني: الأنشطة التي تزاولها شركة الإيداع والقيد المركزي ٢٦٦
أولاً- نشاط الإيداع المركزي للأوراق المالية:..... ٢٦٦
ثانياً- نشاط القيد المركزي للأوراق المالية:..... ٢٧١
المطلب الثاني: التزامات شركة الإيداع والقيد المركزي والرقابة عليها ٢٧٤
الفرع الأول: الالتزامات المترتبة على شركة الإيداع والقيد المركزي..... ٢٧٤
أولاً- الالتزامات العامة على شركة الإيداع والقيد المركزي: ٢٧٤
ثانياً- الالتزامات الخاصة بشركة الإيداع والقيد المركزي: ٢٧٦
الفرع الثاني: آلية الرقابة على شركة الإيداع والقيد المركزي..... ٢٨١
أولاً- الرقابة الذاتية التي تمارسها شركة الإيداع والقيد المركزي: ٢٨١
ثانياً- الرقابة الحكومية على عمل شركة الإيداع والقيد المركزي:..... ٢٨٣
الخاتمة..... ٢٨٧
أولاً_ النتائج: ٢٨٩
ثانياً_ التوصيات:..... ٢٩١
قائمة المراجع:..... ٢٩٤

مستخلص الرسالة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الرقابة على تداول الأوراق المالية في تعزيز كفاءة سوق المال. وتتناول الدراسة الرقابة الحكومية التي تمارسها الجهات المختصة، مثل الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، من خلال الرقابة السابقة واللحظية واللاحقة على عمليات التداول، حيث تم تسليط الضوء على دور تلك الجهات في الرقابة على الشركات العاملة في مجال تداول الأوراق المالية، والتي تشمل شركات السمسرة في الأوراق المالية، وشركات الإيداع والقيد المركزي. وذلك إلى جانب الرقابة الذاتية التي تلتزم بها هذه الشركات بغرض التحقق من تطبيق القوانين واللوائح التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له، لضمان تحقيق العدالة والمساواة في السوق وحماية حقوق ومصالح المتعاملين، والحفاظ على استقرار المعاملات فيها.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة على تداول الأوراق المالية – البورصة – شركات السمسرة في الأوراق المالية – شركة الايداع والقيد المركزي

Abstract

This study aims to demonstrate the role of securities trading supervision in enhancing the efficiency of the capital market. The study addresses the governmental supervision exercised by the competent authorities, such as the Financial Regulatory Authority and the Egyptian Stock Exchange, through prior, immediate and subsequent supervision of trading operations. The role of these authorities in supervising companies operating in the field of securities trading was highlighted, which includes securities brokerage firms, depository and central registry companies. This is in addition to the self-supervision that these companies are committed to in order to verify the implementation of laws, executive regulations and decisions issued in implementation thereof, to ensure the achievement of justice and equality in the market, protect the rights and interests of dealers, and maintain the stability of transactions therein.

Key words:

Securities Trading Supervision - Stock Exchange - Securities Brokerage Firms - Central Depository and Registry Company

Faculty of Law
Higher Studies
Department of Commercial Law

Oversight on Securities Trading and its Role in Raising the Efficiency of the Capital Market

A thesis for obtaining Ph.D. in law

Submitted by
Zein Alabdin Hishmat AL Hussein

Committee for discussion and judgment on the thesis

Professor Sami Abd Albaky Abo Saleh	**Professor and chair of the commercial law department - Faculty of law- Cairo University**	**"Head of committee"**
Professor Hany Salah Serry Eddin	**Professor of commercial law- Faculty of law- Cairo University**	**"Supervisor and Member"**
Counselor/Dr. Waleed Abd Elsalam	**Vice-President of the Court of Cassation**	**"Member"**

2025